

قانون رقم ٦٢ لسنة ١٩٩٩

بربط موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي

بمحافظة المنيا

للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩

باسم الشعب

رئيس الجمهورية

قرر مجلس الشعب القانون الآتي نصه ، وقد أصدرناه :

(المادة الأولى)

قدر جملة موازنة الهيئة العامة لمياه الشرب والصرف الصحي بمحافظة المنيا للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٣٩٨٢٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدهر تسعه وثلاثون مليونا وثمانمائة وسبعين وعشرون ألف جنيه) .

(المادة الثانية)

قدر الاستخدامات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٣٤٠٠٠٠٠ جنيه (فقط وقدهر ثلاثون مليونا وأربعمائة ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- أجور بمبلغ ١٩٠٠٠٠٠ جنيه .
- نفقات جارية وتحويلات جارية بمبلغ ١١٤٠٠٠٠٠ جنيه .

(المادة الثالثة)

قدر الإيرادات الجارية والتحويلات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٤٢٢٣٧٠٠ جنيه (فقط وقدهر اثنان وعشرون مليونا ومائتان وسبعة وثلاثون ألف جنيه) .

(المادة الرابعة)

قدر عجز العمليات الجارية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٨١٦٣٠٠٠ جنيه (فقط وقدهر ثمانية ملايين ومائة وثلاثة وستون ألف جنيه) .

(المادة الخامسة)

قدر الاستخدامات الرأسمالية للسنة المالية ٢٠٠٠/٩٩ بمبلغ ٩٤٢٧٠٠٠ جنيه (فقط وقدهر تسعه ملايين وأربعمائة وسبعة وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- استخدامات استثمارية بمبلغ ١١٥٠٠٠٠٠ جنيه .
- تحويلات رأسمالية بمبلغ ٨٢٧٧٠٠٠ جنيه .

(المادة السادسة)

قدر الإيرادات الرأسمالية للسنة المالية ٩٩/٢٠٠٠ بمبلغ ٩٤٢٧... ٢٠٠ جنيه فقط وقدره تسعة ملايين وأربعين وسبعين وعشرون ألف جنيه) موزعة كالتالي :

- إيرادات رأسمالية متنوعة بمبلغ ٨٢٧٧... ٨٢٣ جنيه منها مبلغ ٨٢٣... ٨٢٣ جنيه مساهمة من الخزانة العامة لتمويل التحويلات الرأسمالية .
- قروض وتسهيلات ائتمانية بمبلغ ١١٥... ١١٥ جنيه كلها قروض من بنك الاستثمار القومي .

(المادة السابعة)

تعتبر أحكام التأشيرات العامة للهيئات الاقتصادية الملحوظة بهذا القانون جزءاً لا يتجزأ منه وتسري على هذه الهيئة بما لا يتعارض مع قانون إنشائها .

(المادة الثامنة)

تلتزم الهيئة بمراعاة عدم الصرف على المشروعات المدرجة بالخدمات الاستثمارية إلا في ضوء التنظيم الذي يضعه بنك الاستثمار القومي .

(المادة التاسعة)

لا يجوز للهيئة السحب على المكتشوف من البنك المركزي المصري والبنوك إلا بموافقة رئيس مجلس الوزراء بعد عرض وزير المالية .

(المادة العاشرة)

ينشر هذا القانون في الجريدة الرسمية ، ويعمل به اعتباراً من أول يوليو ١٩٩٩ يبصم هذا القانون بخاتم الدولة ، وينفذ كقانون منقوانينها .

صدر برئاسة الجمهورية في ١١ صفر سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٢٧ مايو سنة ١٩٩٩ م) .

حسني مبارك

موارد المالية العامة للمدينة المنورة

بيان المالي ١٩٩٩/٩٩

بيان المالي ١٩٩٩/٩٨

بيان	بيان
الإيرادات التجارية:	الإيرادات التجارية:
إيرادات النشاط التجاري ١٦٠٠٠٠٠٠	إيرادات النشاط التجاري ١٦٠٠٠٠٠٠
إيرادات أخرى ٣٠٠٠٠٠٠	إيرادات أخرى ٣٠٠٠٠٠٠
حصة الأداءات المرتدة ٢٢٣٧٠٠	حصة الأداءات المرتدة ٢٢٣٧٠٠
عنzer العيارات ٨٦٠٠٠٠	عنzer العيارات ٨٦٠٠٠٠
مجلة المرازنة ٣٠٣٠٠٠٠	مجلة المرازنة ٣٠٣٠٠٠٠
إيرادات الإسحالية ٢٤١٠٠٠٠	إيرادات الإسحالية ٢٤١٠٠٠٠
إيرادات رأسمالية متعددة منها مبلغ ١٠٠٠٠٠٠	إيرادات رأسمالية متعددة منها مبلغ ١٠٠٠٠٠٠
مساهمة من المخازن العامة ٨٣٧٧٠٠	مساهمة من المخازن العامة ٨٣٧٧٠٠
قرض وسبيلان انتقائية كلها قرض من بنك الاستئثار للرس ١٦٠٠٠٠	قرض وسبيلان انتقائية كلها قرض من بنك الاستئثار للرس ١٦٠٠٠٠
مجلة الإيرادات الرأسمالية ٦٦٣٧٠٠	مجلة الإيرادات الرأسمالية ٦٦٣٧٠٠
إجمالي الموارد ٣٣٣٧٠٠	إجمالي الموارد ٣٣٣٧٠٠